

Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

QUN/11-1173

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and has the honor to refer to its Note Verbal dated 30 October 2011(Ref. QUN/11-1171), regarding the report of the Supreme Council for Family of the State of Qatar on the Human Rights Council Resolution 16/15, concerning the role of international cooperation in support of national efforts for the realization of the right of persons with disabilities.

In this regard, the Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations has the honor to further attach herewith additional information as provided by the competent authorities of the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights its highest consideration.

New York, 2 November 2011



Office of the High Commissioner
For Human Rights- Geneva
Fax: +41-22-917-9008

Office of the High Commissioner for Human Rights
1 United Nations Plaza, DC1-0516
New York, NY 10017
Fax: +1-212-963-4097

OHCHR REGISTRY

- 4 NOV. 2011

Recipients :.....
.....
.....
.....

Ministry of Social Affairs
Minister's Office



مِنَاصَرَةُ الشُّؤُونِ اَلرَّسْمِيَّةِ
مَكْتَبَةُ الوَزِيرِ

مذكرة

**بالرد على الاستفسارات الخاصة بقرار مجلس حقوق الانسان المعنون
بدور التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية الى اعمال حقوق
الاشخاص ذوي الاعاقة**

**هل هنالك قيود ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخاب والتصويت ؟ وإن وجد ماهي
تلك القيود ؟**

- انطلاقاً من نص المادة (٢١) من الدستور والتي تقضي بان (المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة) فان هذا المبدأ مستقر عليه في كافة تشريعات الدولة وبناء عليه لا توجد قيود ضد الاشخاص ذوي الاعاقة في الانتخابات والتصويت، وتبين ذلك من خلال التقرير الخاص بلجنة دعم المشاركة في انتخابات المجلس البلدي المركزي - الدورة الرابعة لسنة ٢٠١١، حيث تم عقد اجتماعات للجان الرئيسية والفرعية كان أحدها للاجتماع مع مدراء مراكز ذوي الإعاقة، كما عقدت فعاليات وأنشطة توعوية للأشخاص ذوي الإعاقة لكونهم جزء لا يتجزء من العملية الانتخابية، أيضاً خصصت ندوة بعنوان " حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وانتخابات المجلس البلدي " بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لاستهداف وتوعية فئة ذوي الإعاقة وبرايز دورهم في العملية الانتخابية .

- أيضاً كانت هنالك أنشطة لتوعية فئات خاصة من ذوي الإعاقة وهما فئة الصم وفئة المكفوفين وذلك من خلال أنشطة مخصصة لهم وورش منفصلة حيث تم توفير مترجم لغة الإشارة لفئة الصم، وتوفير وطباعة الكتاب الخاص بالانتخابات بطريقة براي الخاصة

- بالمكفوفين بالتعاون مع معهد التور للمكفوفين ووزارة الداخلية وتوزيعها على المكفوفين القطريين في الدوائر الحكومية .

Ministry of Social Affairs
Minister's Office



وزارة الشؤون الاجتماعية
مكتب الوزير

- كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنظيم ورشة تدريبية لتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة "الورشة التدريبية حول الانتخابات والتي اقيمت في ديسمبر ٢٠١٠ حيث تم تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على كيفية التصرف صناديقهم ومنتخبين.

ماهي الخطوات التي اتخذتها الحكومة للتأكد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والاجتماعية؟

من خلال المرسوم رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٣ الخاص بدعوة المواطنين القطريين للاستفتاء على مشروع الدستور القطري اتخذت دولة قطر احد اهم خطواتها لإشراك الأشخاص المعاقين من خلال المادة السادسة التي تنص على ان الاستفتاء يكون بإبداء الرأي شفاهه بالنسبة لمن لا يعرف القراءة او الكتابة والمكفوفين وغيره من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يستطيعون أن يشيخوا آراءهم بأنفسهم على استمارة الاستفتاء ويثبت رئيس لجنة الاستفتاء الرأي على الاستمارة ويضعها في الصندوق .

هل تشارك الحكومة في أي من البرامج الدولية المختصة بترويج الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة؟ وماهي الطرق التي تقوم فيها تلك البرامج بشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؟

شاركت دولة قطر ممثلة في المجلس الاعلى لشؤون الاسرة والجهات المعنية بالدولة في اعداد مسودة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة كما كانت دولة قطر من اول الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية .

ما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة والآليات المتواجدة لضمان المشاورات القريبة والفعالة بينها وبين المؤسسات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات اتخاذ القرار بما يتعلق بتطوير التشريعات والسياسات ؟

- تحرص دولة قطر ممثلة بالمجلس الاعلى لشؤون الأسرة كل الحرص على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاورات التي تنعقد في عمليات اتخاذ القرار بما يتعلق بتطوير

Ministry of Social Affairs
Minister's Office



وزارة الشؤون الاجتماعية
مكتب الوزير

التشريعات على سبيل المثال : اللجنة الخاصة بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي ضمت العديد من الأشخاص المعاقين ومن يمثلهم من المؤسسات مثل : الجمعية القطرية لذوي الاحتياجات الخاصة، والمركز الثقافي للمكفوفين، والمركز الثقافي للصم.

- وفي ذات الإطار صدر المرسوم رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٣ بدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع الدستور، ونظراً لأهمية المشاركة الشعبية في إقرار دستور البلاد والحرص على النهوض بالوطن والعمل على رفحته. فقد نصت المادة (١) من المرسوم المشار إليه على أن "القطريون والقطريات وفقاً لأحكام المادتين (١) و(٧) من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦١ (بشأن الجنسية القطرية)، مدمون للمشاركة في إقرار دستور البلاد بإبداء رأيهم في مشروع الدستور وذلك في استفتاء عام يجري يوم الثلاثاء الموافق ٢٩/٤/٢٠٠٣". ومضاد النص سائف الذكر، أن المشرع لم يميز بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم في الدعوة للمشاركة في إقرار الدستور الدائم للبلاد، بل نص صراحة على دعوة جميع المواطنين للمشاركة في الاستفتاء دون تمييز.

- كما صدر القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٨ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، ولم تميز هذه القوانين من حيث طلب إنشاء الجمعيات والمؤسسات أو في تولي المناصب فيها.

- ومن الناحية العملية، تم إنشاء عدة مؤسسات وجمعيات ومراكز تتولى في أغلبها الأشخاص ذوي الإعاقة مناصب رئاسية حيث يتراس الأشخاص ذوي الإعاقة نحو ٥٠٪ من رئاسة مجالس إدارات هذه المؤسسات، ويمثل ٥٠٪ من إجمالي الأعضاء في مجالس إدارتها.

- وحددت المواد من (٩٤) إلى (١٢١) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ كيفية انتخاب أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة، والشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة، وطريقة الانتخاب، ولم تميز بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، فجميع الشروط تنطبق على الجميع دون تمييز.

- أما فيما يتعلق التدابير التنفيذية والمؤسسية لبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال السياسي، فقد تشكلت اللجنة الدائمة للانتخابات بقرار رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣، بهدف نشر ثقافة الانتخابات والتشجيع على اكتساب مهارات العمل الانتخابي

Ministry of Social Affairs
Minister's Office



وزارة الشؤون الاجتماعية
مكتب الوزير

الديمقراطي في المجتمع القطري. ونفذت اللجنة العديد من الأنشطة والبرامج التدريبية وشاركت في برامج دولية لتحقيق اهداف اللجنة بتفعيل المشاركة السياسية في المجتمع القطري. - وفي إطار الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني قامت اللجنة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإدارتي حقوق الإنسان في وزارتي الداخلية والخارجية ومؤسسات المجتمع المدني بتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم سياسياً وتنقيتهم بحقوقهم. ومن أمثلة البرامج التدريبية التي نفذتها اللجنة الدائمة للانتخابات بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المحلية والدولية في مجال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً خلال السنوات الخمس الماضية، يمكننا ذكر اللجان الآتية: "المهارات القيادية في العملية الانتخابية"، و "مهارات إدارة الحملات الانتخابية، و "الأشخاص ذوي الإعاقة والمشاركة السياسية"، و "اهمية مشاركة الناخبين في انتخابات المجلس البلدي بأهمية إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة" الخ.

- اما فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للاعتراف بالمنظمات غير الحكومية، فإن المجتمع القطري وإن كان حديث العهد بالعمل الأهلي المؤسسي حيث أنشئت جمعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، عام 1978، إلا أنه قد توالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام بعد ذلك، ولقد عرف المجتمع القطري منذ القدم الإقبال على العمل التطوعي الخيري انطلاقاً من الثقافة الإسلامية التي تدعم العمل الخيري وتعتبره من أفضل الأعمال التي يمكن للإنسان المسلم القيام بها .

- وقد نظم القانون رقم (12) لسنة 2004 المعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2010 بشأن الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وتعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة المنوط بها منح التراخيص ولا تمييز لديها في تقديم هذه الخدمات ، وقد حصر القانون عمل تلك الجمعيات والمؤسسات في مجالات العمل الإنساني والاجتماعي والثقافي والعلمي والخيري. ونص القانون على الا يكون من أعضائها تحقبق ربح مادي.

- كما نظم المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2006 بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام إنشاء تلك المؤسسات وجعل جهة الترخيص لإنشائها إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل أو

Ministry of Social Affairs
Minister's Office



وزارة الشؤون الاجتماعية
مكتب الوزير

أية جهة تحل محلها. وعرف القانون تلك المؤسسات بأنها منشأة يؤسسها شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع. كما أجاز القانون لمجلس الوزراء منح المؤسسة كل أو بعض المزايا التالية: تقرير إمانات مالية ومزايا مينية بما في ذلك تخصيص الأراضي اللازمة لممارسة نشاطها، والإعفاء من كل أو بعض الضرائب والرسوم، وعدم جواز الحجز على أموالها أو تملكها بالتقادم.

هل هناك أية إحصائيات أعدت لمعرفة وتعداد دور الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والسياسية ؟

نعم تم إعداد إحصائيات عديدة للأشخاص ذوي الإعاقة كان آخرها إحصاء النسبة المئوية لانتشار الإعاقة بحسب الجنس والجنسية والسنوات والتي تتضح لنا من خلال الجدول التالي :

الجدول (٣٣)، النسبة المئوية لانتشار الإعاقة بحسب الجنس والجنسية والسنوات

السنة	نسبة الإعاقة بين القطريين			نسبة الإعاقة بين القطريين			نسبة الإعاقة في قطر		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2004	2.6	1.7	2.1	0.4	0.7	0.5	0.8	1.1	0.9
2005	2.2	1.4	1.8	0.3	0.5	0.4	0.6	0.8	0.7
2006	1.7	1.1	1.4	0.2	0.4	0.2	0.4	0.6	0.5
2007	1.6	1.1	1.3	0.2	0.4	0.2	0.4	0.7	0.4
2008	1.8	1.2	1.5	0.2	0.4	0.2	0.3	0.7	0.4
2009	1.7	1.2	1.4	0.1	0.3	0.2	0.3	0.6	0.4

المصدر:- دولة قطر، المجموعة الإحصائية السنوية، www.qsa.gov.qa، اعداد مختلفة.

- دولة قطر، ٢٠١٠، مشروع "قلم"، www.qix.gov.qa، وجهاز الإحصاء.